اقامة دولته المستقلة.

ومن أهمّ ما جاء في برنامج مبام «ان السلام الشامل رهن بحل مشكلة أمن اسرائيل وحل المشكلة القومية للشعب الفلسطيني. ومن خلال المفاوضات، يستطيع الشعب الفلسطيني تقرير مصيره في اطار دولة كونفدرالية مع الاردن. وبعد الاتفاق على تعديلات حدودية حيوية لأمن اسرائيل، تنسحب اسرائيل الى حدود آمنة ومعترف بها، وتعاد المناطق وفقاً لجدول زمني متفق عليه، وتكون منزوعة السلاح، مع ضمان ألا تجتاز أي قوة عسكرية نهر الاردن. وفيما وراء الحدود الآمنة والمعترف بها، وفي اطار سلام متفق عليه، تنفّذ في اطاره ترتيبات الأمن، يجب على اسرائيل أن تحترم قرارات الفلسطينيين في ما يتعلق بسيادتهم واستقلالهم ووضعية علاقتهم مع الاردن. وتبقى القدس الموحدة عاصمة اسرائيل».

ومن الناحية الاجرائية، فان مبام يرى تحقيق السلام من خلال مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وسوريا ولبنان والاردن وممثلين مؤهلين للشعب الفلسطيني، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية في حالة استعدادها للاعتراف باسرائيل وقبول قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ونبذ العنف والارهاب. وعلى اسرائيل قبول أي أسلوب للمفاوضات، بما في ذلك المؤتمر الدولي. ولخلق جو ملائم لهذه المفاوضات، على اسرائيل أن تقترح اتفاقاً متبادلاً لوقف فوري لجميع أعمال العنف بين اسرائيل والفلسطينيين، ويفرض ذلك على اسرائيل ضرورة التوقف عن مصادرة الاراضي والمياه والاستيطان في الأراضي المحتلة.

أما بالنسبة الى حركة راتس، فقد أكدت، في برنامجها، «أهمية، وضرورة، اعتراف اسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل حتى تستطيع أن تشترك في مفاوضات السلام كممثل للشعب الفلسطيني. وعلى إسرائيل أن تحترم قرار الشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير، سواء في شكل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أو إقامة اطار فدرالي، أو كونفدرالي، مع الاردن. وضمن اتفاقية سلام، ستكون اسرائيل مستعدة للانسحاب من المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، لأنها تشكل عبئاً عليها، وتعرض نظامها الديمقراطي للخطر، وغير ضرورية لأمنها، وذلك مع ضمان أن تبقى منزوعة السلاح، ويبقى لاسرائيل ترتيبات أمن فيها. ولمّا كانت المستوطنات تشكل عائقاً للسلام، فيجب التوقف عن انشاء مستوطنات جديدة، ومنع تكثيف المستوطنات القائمة؛ وأن اتفاق السلام الذي سيحدد السيادة في الضفة والقطاع سيحدد مصير المستوطنات».

وتعارض حركة شينوي بناء مستوطنات جديدة في الأرض المحتلة، وخصوصاً تلك التي يعرقل إنشاؤها احتمالات السلام. وتقترب رؤيتها من تصور حزب العمل لتحقيق التسوية.

وتضمن برنامج الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ما يلي: «ضرورة الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة، جنباً الى جنب مع اسرائيل، وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها العام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية والجولان، بالاضافة الى جنوب لبنان، وضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تشارك فيه جميع الاطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى، الأمر الذي يعني ضرورة الاعتراف بالمنظمة، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ وحل مشكلة اللاجئين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة؛ والمطالبة بأن تكون القدس العربية عاصمة للدولة الفلسطينية». وانتقدت الجبهة، في برنامجها، الليكود وسياساته؛ اذ اعتبرت هذه السياسات